

تحديات توحيد المخرجات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في ظل تطور الصناعة المالية الإسلامية

CHALLENGES OF STANDARDIZING THE ACCOUNTING OUTPUT OF ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS IN LIGHT OF THE DEVELOPMENT OF THE ISLAMIC FINANCIAL INDUSTRY

بشرى بن ددوش *

مخبر البحث في الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب -

bouchera.bendeddouche@univ-temouchent.edu.dz

د. عمر جعفري

جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب - مخبر البحث في إدارة أعمال الأفراد والمنظمات، LARMHO، جامعة تلمسان

omar.djafri@univ-temouchent.edu.dz

Reçu le 31 octobre 2022

Accepté le 13 novembre 2022

Publié en ligne le 20 décembre 2022

ملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الصناعة المالية الإسلامية في ظل عدم استقرار الأسواق المالية العالمية في السنوات الأخيرة، ما جعل أنظار العالم تتجه إليها بفعل الأزمات الدائمة، كذلك، إلى دراسة المعوقات التي تحول دون إدماج وتطوير المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصادات الدولية.

توصلت الدراسة إلى ضرورة توحيد العمل المحاسبي من خلال التعاون المشترك للدول الممارسة للصناعة المالية الإسلامية كما أن نجاح مشروع الدينار الذهبي قادر على إكساب الدول الإسلامية قوة تفاوضية لفرض إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بالالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة "الأيوبي".

الكلمات الرئيسية:

الصناعة المالية الإسلامية، هيئة الأيوبي، المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، توحيد المخرجات المحاسبية.

Abstract

The study aims to highlight the importance of the Islamic financial industry in light of the instability of the global financial markets in recent years, which has drawn the world's attention to it due to ongoing crises, as well as to study the obstacles that prevent the integration and development of Islamic financial institutions in international economies.

The study concluded the need to unify the accounting practice through joint cooperation of countries practicing the Islamic financial industry, also, the success of the Golden Dinar project is able to give Islamic countries negotiating power to impose the obligation of Islamic financial institutions to comply with the accounting standards developed by the organization "AAOIFI".

Keywords: Islamic Financial Industry, AAOIFI, Accounting Standards for Islamic Financial Institutions, Standardization of Accounting outputs.

* المؤلف المراسل

1- مقدمة:

يعتبر تطبيق النظام الإسلامي خاصة في السنوات الأخيرة والعالم يشهد إشارات قوية لقرب اختيار النظام الرأسمالي بفعل الأزمات الدائمة وعدم استقرار الأسواق المالية العالمية، مساهمة فعالة في تطوير اقتصاد الدول من خلال تميزه عن المعتقدات والأفكار السائدة في العالم كما سيسمح باسترجاع المسلمين لتراثهم الذي ضعف وافتقد بعد استفحال الرأسمالية للعالم الإسلامي وغير الإسلامي. وبما أن المحاسبة تعتبر أداة إعلام واتصال مهمة تعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي لنشاط المؤسسات المالية الإسلامية كصناعة صاعدة أمام المستثمرين وأصحاب المصلحة دون مخالفة الضوابط الشرعية وتساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة فقد كثرت الحديث مؤخرا عن المحاسبة الإسلامية، ولماذا سميت بالمحاسبة الإسلامية وهناك من عارض مصطلح الإسلامية على اعتبار أن أحكام العمليات المحاسبية للمعاملات المدنية والدائنة متشابهة في طبيعتها مع قواعد علم المحاسبة وعليه لا مجال للقول إن هناك محاسبة إسلامية ومحاسبة غير إسلامية. إلا أن أهم مبررات تسمية المحاسبة الإسلامية بهذا الاسم هو أن النظام الإسلامي به مصطلحات غير موجودة في الأنظمة الأخرى كالزكاة، الخراج بالضمان، الغنم بالغرم وغيرها من المصطلحات، كما أن هناك في الأنظمة الرأسمالية الحديثة مصطلحات لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية وترفضها رفضا قاطعا ولا تعترف بها أصلا كتسجيلات محاسبية كالربا، وبيع الديون.

وذلك ما استدعى تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) كهيئة داعمة للمعاملات المالية الإسلامية تعنى بإصدار معايير محاسبية إسلامية تعالج مختلف القضايا المستجدة في الصناعة المالية الإسلامية وتعالج اختلالاتها كما عليها مواجهة تحديات التطورات الاقتصادية والمالية الحاصلة في المجتمع الدولي لتلبية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين. بناء على الطرح السابق يمكن صياغة السؤال التالي :

هل الاسترشاد بالمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية التي تصدرها الأيوفي كاف لتوحيد مخرجات العمل المحاسبي في تطور الصناعة المالية الإسلامية؟
فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على السؤال المطروح يتم صياغة الفرضية التالية:
بدلت هيئة الأيوفي جهودا كبيرة من أجل تطوير معاييرها المحاسبية ، وتحتاج إلى بدل مجهود أكبر لتوحيد الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم.
أهمية الدراسة:

تكتسي أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوع يمس المستندات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، والوقوف على طبيعة المعوقات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية من أجل مواصلة توسعها نحو العالمية والتحديات التي تواجه تطوير المعايير المحاسبية الإسلامية وتوسعها على المستوى الدولي باعتبار خصوصية هذه الصناعة وعدم خروجها عن الضوابط الشرعية من جهة وعدم تمكن معايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS من إيصال المصدقية والثوقية للمستثمرين في الصناعة المالية الإسلامية.
أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة المرجو تحقيقها من خلال هذه البحث في:

- الوقوف على الجهود المبذولة من طرف هيئة الأيوفي لتعميم تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- تسليط الضوء على التوسع التي تشهده الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم؛
- دراسة التحديات التي يجب على هيئة الأيوفي مواجهتها حتى تصل إلى توحيد المعايير المحاسبية الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي.

2- لمحة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي):

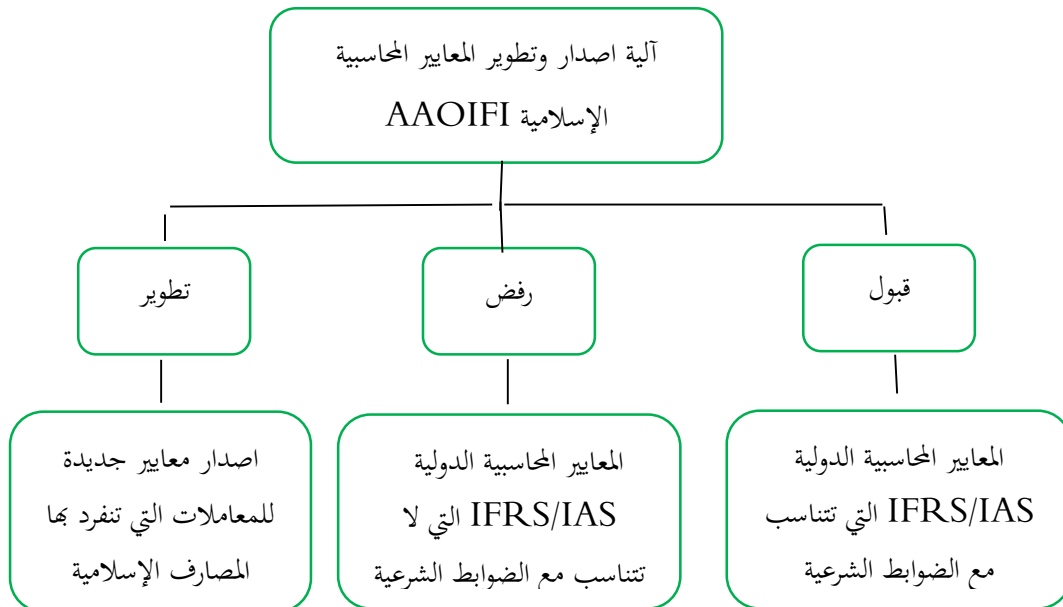
تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي AAOIFI) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من طرف عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 01 صفر 1410 الموافق لـ 26 فيفري 1990 في الجزائر وقد تم تسجيلها رسميا في 11 رمضان 1411 الموافق لـ 27 مارس 1991 في دولة البحرين كهيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، لها عدة منجزات مهنية على رأسها إصدار 112 معيارا في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدها البنوك المركزية في بعض الدول بصفة إلزامية أو إرشادية.

أصدرت الهيئة حتى سنة 2022 خمسة أنواع من المعايير وهي: 60 معيارا شرعيا، 38 معيارا محاسبيا، 06 معايير مراجعة، 13 معايير حوكمة، و 03 معايير أخلاقيات العمل وهذه المعايير تخضع دائما للمراجعة والتطوير حسب متطلبات التطورات الاقتصادية والمالية (https://aaoifi.com، 2020)

3- منهج وضع المعايير المحاسبية الإسلامية من قبل هيئة الأيوبي:

تنبع الحاجة لمعايير محاسبية إسلامية إلى توفير مرجع محاسبي للصناعة المالية الإسلامية يساعد على تحديد ملامح السوق المالي الإسلامي ويصقل السمات المميزة لهذه الصناعة المالية، كما يبرز الأساس الفكري والتطبيقي الذي يميزها عن الممارسات التقليدية ولكن ذلك لا يعني أن هناك قطيعة مع الصناعة المالية التقليدية والمعايير المحاسبية التقليدية، وإنما تساعد على توفير عرض صادق وعادل للمركز المالي للمؤسسات المالية الإسلامية مما يساهم في جلب الثقة لمستخدمي القوائم المالية وتوفير التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات. وهذا ما يبرزه المنهج الذي تسير عليه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) عند إعداد معاييرها المحاسبية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (01): آلية اصدار وتطوير المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن الأيوبي



المصدر: من إعداد الباحثين معتمدين على (https://aaoifi.com، 2020)

4- اعتماد معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم:

توسعت وتطورت الصناعة المالية الإسلامية في أنحاء العالم بفعل المعايير المحاسبية الإسلامية لما اتخذته هيئة الأيوبي من خطوات جادة في إعدادها وتطويرها ومراجعتها حسب حاجة ومتطلبات السوق المالي والاقتصادي، وجعل الصناعة المالية الإسلامية على علم بهذه التطورات ولتقليص الاختلافات التي عرفت تطبيقاً على مدى عقود من الزمن، وهذا ما ساهم في ارتفاع جودة تلك المعايير، وفي مدى قبولها وانتشارها، بل حتى أن بعض الدول اعتبرت معايير إلزامية، كما تحض الهيئة بدعم 200 مؤسسة من الأعضاء من بينها البنوك المركزية والسلطات الرقابية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية لأكثر من 45 دولة. وهذه قائمة بالدول التي اعتمدت معايير المحاسبة الإسلامية إما بشكل كلي أو جزئي أو استعمالها كأساس لتطوير القوانين المحاسبية في بعض الدول: (أنظر الملحق رقم 01).

بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بتطبيق معايير الأيوبي تطوعاً مثل جمهورية كازاخستان، وتستعملها أيضاً شركات التدقيق ومؤسسات التأمين التكافلي ومؤسسات التعليم والتدريب وعلماء الشريعة والمتخصصين (<https://aaofii.com>، 2020) اعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي ضمن ثلاث مجموعات، الاعتماد الإلزامي، والاعتماد الطوعي والاعتماد التعاقدية يؤكد على المستوى المهني العالي التي وصلت إليه المعايير في إبداء الرأي في مسائل الصيرفة الإسلامية سواء التقليدية أو الحديثة.

5- دور المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية في عولمة الصناعة المالية الإسلامية:

تعتبر هيئة الأيوبي الهيئة الوحيدة التي تعنى بوضع معايير محاسبية خاصة بالصناعة المالية الإسلامية هذه الأخيرة شهدت تطوراً واسعاً في السنوات الأخيرة وصلت إلى المستوى التريوني دولار نتيجة ارتفاع حجم الاستثمارات في قطاع الصيرفة الإسلامية والتكافل والأسواق المالية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية ما يحتم عليها تحقيق التجانس كحاجة ملحة لتعزيز انتشار الصناعة المالية الإسلامية.

منذ سنة 1991 وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعمل على تلبية احتياجات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال الأبحاث والاستشارات.

وقد عملت هيئة الأيوبي منذ سنتين على إطلاق مشروع الاستراتيجية الجديدة، بعد تحليل الواقع العملي واستشارة أصحاب الاختصاص من علماء وخبراء وأصحاب المصالح وتحديد مواطن القوة ومواطن الضعف مع التركيز على مختلف أوجه المخاطر التي تتعرض لها الصناعة المالية الإسلامية من تماطل وعجز ... الخ، كل ذلك سيساهم في تطوير المعايير ونشر تطبيقها واعتمادها. (<https://aaofii.com>، 2020)

تواجه الصناعة المالية الإسلامية تحدي كبير يتمثل في موارد بشرية مقتنعة بالتمويل الإسلامي وتحتاج إلى تدريب وتأهيل وهذا يعتبر أهم استثمار تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية ألا وهو استثمار في قوتها العاملة بتصميم برامج تدريب للفنيين والتقنيين والإداريين لاعتلاء المناصب القيادية وإدارة المخاطر والامتثال الشرعي والتدقيق الرقابي والمالي. (شالور، 2019-2020، صفحة

(51)

6- تطورات الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم:

تشهد الصناعة المالية الإسلامية تطورا متسارعا في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى امتلاكها للعديد من المقومات كالأمان وقلة المخاطر على متعاملاتها، ومنتظر تطورات واسعة في هذا المجال لاسيما فيما يتعلق بتحسين الخدمات المقدمة وابتكار منتجات جديدة لتوسيع قاعدة العملاء المقتنعين بالتعاملات الإسلامية.

أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي حول العالم الذي تجريه مجلة "The Banker" أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1509 مليار دولار عام 2017 بمعدل نمو سنوي بلغ 12,04% لتصل إلى 2,88 ترليون دولار أمريكي في سنة 2019 حسب البيانات الأخيرة بإصدارات قوية للصكوك الإسلامية في أسواق التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية وماليزيا وإيران وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

وقد سجلت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الحصة الأكبر من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بنسبة 45,4%. تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا بنسبة 25,9% و 23,5% على التوالي. وتبقى حصة منطقة إفريقيا ضعيفة بنسبة 1,6% بالرغم من دمج دول الشمال ودول الجنوب، ومع ذلك بدأت جهودا ومبادرات من أجل ترسيخ فكرة الصيرفة الإسلامية في الدول الإفريقية. (لكحل، 2021)

الجدول: رقم (02): التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية لعام 2019

(بليون دولار أمريكي)

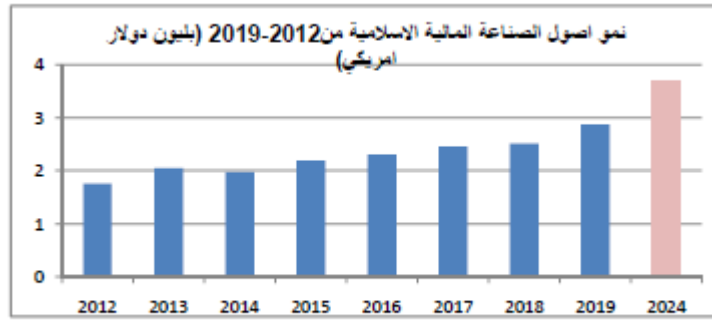
الدول	الأصول المصرفية	الصكوك	الصناديق الإسلامية	التكافل	المجموع	النسبة %
مجلس التعاون الخليجي	854,0	204,5	36,4	11,70	1106,6	45,4%
الشرق الأوسط وإفريقيا	240,5	303,3	26,7	3,02	573,5	23,5%
آسيا	584,3	19,1	16,5	11,36	631,3	25,0%
أفريقيا	33,9	1,8	1,6	0,55	37,9	1,6%
دول أخرى	53,1	14,7	21,1	0,44	89,3	3,7%
المجموع	1765,8	543,4	102,3	27,07	2438,6	100%
النسبة %	72,4%	22,3%	4,2%	1,1%	100%	

services Industry: stability report 2020 P12 financial Islamic Source:

وتجدر الإشارة إلى أن السودان هو البلد العربي الوحيد الذي يهبط قطاع مصرفي إسلامي كامل بإجمالي موجودات بلغت 22.8 مليار دولار، بنهاية الفصل الثاني لسنة 2017 وفي البلاد تمثلت أصول المصارف الإسلامية نحو 15% من إجمالي الأصول المصرفية.

في الجزائر، تبقّى الصيرفة الإسلامية محدودة حيث لا تتجاوز حصتها 0,01% من حجم الأصول المصرفية الإسلامية العالمية وتمثل 2% من إجمالي الأصول المصرفية في الجزائر (شالور، 2019-2020، صفحة 74).. ومع ذلك ظهرت مؤخرا نوايا حسنة لتعزيز الصيرفة الإسلامية وسوق التمويل الإسلامي من طرف السلطة السياسية وفي هذا الإطار وقع بنك الجزائر مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) في شهر جانفي 2022 مذكرة تفاهم تهدف إلى العمل المشترك لتدعيم تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر ويشمل التبادل الفعال للمعلومات وتنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير الهيئة مع دراسة إمكانية الاعتراف بالمعايير الصادرة عن الهيئة بتكييفها لصالح الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بالجزائر فضلا عن استضافة الفعاليات والأنشطة لتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي في السوق المحلي الجزائري لصالح مختلف الفاعلين سواء كانوا مهنيين أو أكاديميين وكذا علماء الشريعة. بالإضافة إلى مرافقة المشاركين في السوق لتعزيز فهمهم لصيغ المعاملات المالية الإسلامية واستيعاب الطلب المتزايد على منتجات وخدمات التمويل الإسلامي. (<http://aaofi.com/announcement>)

الشكل رقم(02): نمو الصناعة المالية الإسلامية من 2012 إلى 2019



Source: Islamic Finance Development Report 2020, P24

7- المعوقات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية:

- بالرغم من التطورات التي عرفتتها الصناعة المالية الإسلامية خلال العقود الأخيرة إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية تواجهها عدة معوقات تحول دون بلوغها أهدافها المنشودة بشكل عام وهي:
- **محدودية رأس المال:** تتعرض المؤسسات المالية الإسلامية إلى نسبة مخاطرة كبيرة ما يجعل حجم رأسمالها محدود ويقلل فرصها في المنافسة والثبات عالميا.
- **غياب آلية لاستثمار الأموال الفائضة:** عدم وجود سوق مالي إسلامي لتمكن المصارف الإسلامية من استثمار الأموال الفائضة لديها خاصة قصيرة الأجل تجعلها عرضة لتكدس الأموال وعدم استغلالها لعدم تمكنها من توظيفها في الجهاز المصرفي التقليدي بفوائد.
- **قلة بحوث تطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية:** نقص الموازنات المخصصة للبحوث العلمية وعدم تطوير الموارد البشرية المؤهلة خاصة في جانب فقه المعاملات المالية يحول دون ابتكار أدوات تمويل جديدة فعالة وعادلة في توزيع المخاطر ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية من حيث مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- **تعدد آراء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية:** في كثير من الأحيان تتعارض آراء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في الحكم على بعض المعاملات المصرفية مما يعرقل مواكبتها للتطورات المتسارعة في الصناعة المالية ويحد من انتشار البنوك عبر العالم.
- **تكوين تقليدي لإطارات المصارف الإسلامية:** أغلب العاملين في البنوك الإسلامية أتو من بنوك تقليدية، تكوينهم لم يتطرق إلى الجوانب الشرعية. ومجهودات التدريب المبذولة لا تفي إلا بالقليل.
- **تششت المخرجات المحاسبية:** من التحديات الهامة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية.
- **اختلاف المعالجات المحاسبية بين مختلف المؤسسات المالية الإسلامية:** مما يؤدي إلى حدوث تباطؤ شديد في انتشار الصناعة المالية الإسلامية وزيادة حصتها في السوق المالي العالمي.

8-التحديات المحاسبية التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية وطرق مواجهتها:

هناك تحديات عديدة تقف أمام المؤسسات المالية الإسلامية، تتمثل في مدى قدرتها على الصمود في السوق بتلبية احتياجات المتعاملين مع الاحتفاظ بالقواعد الأخلاقية واستيعاب المقاصد الشرعية ما يجعلها تحرص على الاحترافية المهنية والمعيارية الشرعية.

8-1التحديات المحاسبية التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية:

اهتم العاملون والمهتمون بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالجوانب الفقهية والتكليف الشرعي للمعاملات المالية، وأعدت عدة بحوث ونظمت العديد من المؤتمرات والندوات في هذا المجال، لكن المشاكل المحاسبية التي تعاني منها المؤسسات المالية الإسلامية لا تقل حدة عن المشاكل الفقهية بسبب اختلاف طبيعة نشاط البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية من حيث أن الأولى تعتبر تاجرا تقبل الأموال للمتاجرة بها ضمن قواعد قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم بخطوات لا بد أن تعكسها معالجات محاسبية نظرا لأهميتها وأثرها على المركز المالي كالمراجحة مثلا التي تستدعي ضرورة الشراء والتملك وتحمل مخاطر البيع. والاختلاف يكون أكثر وضوحا في تمويل السلم والإجارة المنتهية بالتمليك والمشاركة والمضاربة (الربح في المضاربة لا يستحق إلا بعد سلامة رأس المال) (سمحان، 2022، صفحة 48) إلخ. هذا ما لا نجده في المؤسسات المالية التقليدية التي يركز عملها على الائتمان فقط، كمنح القروض وخضم الأوراق التجارية وغيرها من العمليات القائمة على تحديد سعر فائدة معين دون القيام بالمخاطرة فهي تتعامل مع كل عمليات التمويل المصرفي على أنها قروض لذلك لا يمكن أن تخضع لنفس المعالجات المحاسبية ولنفس الأسس الضريبية المطبقة في البنوك التقليدية.

معظم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تعمل في ظل بيئات تقليدية لا تراعي خصوصياتها، مما أثر سلبا على مخرجات الأنظمة المحاسبية المطبقة، ولا يسمح بإجراء المقارنة بينها وبالتالي تفقد الكثير من الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية وعلى اتخاذ القرارات الصحيحة. ومن أهم المشاكل المحاسبية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في بيئة تقليدية مايلي:

- تطبيق نفس الأسس المحاسبية والضريبية المطبقة في البنوك التقليدية وهي غير ملائمة لطبيعة المعاملات المالية الإسلامية جعل من شبهة أنه لا توجد فرق بينها وبين البنوك التقليدية تلتصق بها، وهذا واضح من خلال المقارنة بين التنظيم المحاسبي المطبق؛
- قياس نصيب المستثمر من عائدات الاستثمارات يعتمد على القيمة التقديرية والاجتهادات الشخصية، لغياب قواعد صريحة في هذا المجال، أو عدم معرفته بما مما يسبب شبهة حول المؤسسات المالية الإسلامية؛
- قياس الأرباح والخسائر وتوزيعها مرتبطة بقياس بنود التكاليف والإيرادات بعد استبعاد ما يعتبر غير مشروعا مثل الفائدة التي يضيفها البنك المركزي إلى حسابات البنوك الإسلامية؛
- اعتبار ودائع المتعاملين (أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة) التزاما في حين أن تطبيق بعض صيغ المعاملات المالية الإسلامية لا يتم استرجاعها إلا بعد التأكد من سلامة رأس المال كالمضاربة مثلا؛
- تطبيق نظام رقابة داخلية وخارجية بقواعد تقليدية لا تتناسب والمنهج الإسلامي الذي تسير عليه المؤسسات المالية الإسلامية؛
- غياب الرقابة المطبقة على أسس حساب زكاة مال المستثمرين وتوزيعها في مصارفها، لذا نجد البنوك الإسلامية تترك مجال الزكاة لأصحاب المال، وهذا يضيع على الاقتصاد الوطني مصدر تمويل مهم؛
- عدم تضمين تقرير مراقب الحسابات في البنوك الإسلامية معلومات عن الشق الاجتماعي لنشاط البنوك بسبب مطالبة سلطات الدول إما بتطبيق المعايير الدولية للتقارير الدولية IAS/IFRS أو المعايير الوطنية التي تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية.
- تحديد تكلفة المشروع الاستثماري على أساس التقدير الشخصي، أثار شبهة المغالاة في تقدير المصاريف مما جعلها في بعض الأحيان تفوق سعر الفائدة. (صافو، 2021).

8-2 الجهود المبذولة من طرف هيئة الأيوبي لمواجهة التحديات:

- التطوير المهني:

- شهدت المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة الأيوبي تطورا نوعيا في جانبها العلمي والشكلي والمنهجي، فمند سنة 2017 قامت بخطوات مهمة في هذا المجال منها:
- التعاقد مع قرابة 30 مركز اختبار معتمد في 22 دولة حول العالم؛
 - التدشين الرسمي لمناهج شهادة المحاسب الإسلامي المعتمد (CIPA) في 1600 صفحة موزعة على أربعة كتب؛
 - العمل على ترجمة مناهج شهادة (CIPA) من الإنجليزية إلى العربية؛
 - إنجاز مشروع التطوير الشامل لشهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد (CSAA)؛
 - توقيع مذكرة تفاهم نوعية بين هيئة الأيوبي والمنظمة الدولية للمحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) لتبادل الخبرات؛
 - إصدار مجلة علمية محكمة في المحاسبة المالية الإسلامية (JOIFA) باللغة الإنجليزية لتشجيع البحث العلمي في هذا المجال والحوار الفني والأكاديمي وتطويرة في مجال الصناعة المالية الإسلامية؛
 - توثيق العلاقات مع الجامعات والمراكز البحثية والأكاديمية والجمعيات العلمية المتخصصة فيما لا يقل عن 25 دولة في العالم.
- (/http://aaoifi.com/announcement)

- التطوير المؤسسي والتنظيمي:

انتشرت الصناعة المالية الإسلامية حتى أصبحت واقعا اقتصاديا فرض نفسه على ساحة الاقتصاد العالمي ولتحسين مصداقية الصيرفة الإسلامية وصناعة التمويل الإسلامي خصوصا ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الإسلامية التي تم إصدارها من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) أصبح أكثر من ضروري لمواكبة هذا النمو. هذه المعايير التي تهدف إلى التوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية والتوفيق بين إجراءات المراجعة الواجب اتباعها في مراجعة تلك القوائم المالية.

وبما أن التحديث والتطوير سمة أساسية للمنظمات الناجحة وخاصة في مثل منظمة الأيوبي التي أصبحت تعمل على نطاق عالمي من أجل توسيع موقع معايير الأيوبي على الخريطة الدولية خصوصا بعد تطوير المؤسسات المصرفية الإسلامية وتحقيق نجاحات كبيرة بهدف الوصول إلى تبليغ الرسالة بشكل أفضل ومن أجل ذلك بدلت الهيئة جهودا حثيثة لإطلاق عدة مشاريع نوعية وتطويرية مثل إطلاق مشروع ترجمة المعايير إلى الروسية، الفرنسية، التركية والصينية خلال سنة 2017 وذلك بعد أن كانت قبلا قد دشنت نسخة إلكترونية من المعايير الشرعية للأيوبي باللغتين العربية والإنجليزية و إتاحتها للتنزيل مجانا للتمكن من تطبيقها من طرف جميع الدول. (/https://aaoifi.com، 2020)

- العلاقات الاستراتيجية:

يتنوع أعضاء هيئة الأيوبي من 45 دولة حول العالم يتنوعون وفق فئات العضوية كون تطبيق المعايير والاعتراف بها يتطلب التفاعل الدائم في المحافل والفعاليات المحلية والإقليمية والدولية من مؤتمرات وندوات وورشات عمل.

9- توحيد المرجعية المحاسبية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:

تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية جزء لا يتجزأ من المنظومة المالية، وقد تأثرت بالحراك الدولي الذي تولد عنه التوافق المحاسبي الذي تجلّى في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS بعد فشل مشروع التوحيد المحاسبي الدولي، والتي أثبتت الواقع العملي أن العديد من هذه المعايير لا تناسب البيئة المحاسبية للعديد من الدول كما أنها لا تناسب المعاملات المالية الإسلامية، وفي نفس الوقت أمام هيئة الأيوفي أكبر تحدي وهو توحيد الممارسات المحاسبية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية محلياً ودولياً، ويتّرجم ذلك بقبول معاييرها المحاسبية على المستوى المحلي والدولي.

9-1 ماهية التوحيد المحاسبي في الفكر المحاسبي الإسلامي:

يقصد بالتوحيد في الفكر المحاسبي الإسلامي ثبات المفاهيم والقواعد المحاسبية في المؤسسات المالية الإسلامية بهدف تقديم تقارير مالية صحيحة وتسهيل إجراء المقارنات، ويقصد بالثبات إتباع نفس القواعد من فترة إلى أخرى لتحقيق نفس الأغراض. يتم استنباط القواعد والمفاهيم من القرآن والسنة النبوية، وفقه المعاملات، وبما أنها مصادر تمتاز بالثبات في قواعدها الكلية وصالحه لكل زمان ومكان وتتصف بالمرونة بحسب ظروف التطبيق فإن المبادئ المحاسبية المستنبطة من هذه المصادر ستكون موحدة وثابتة وهذا ما عجزت عنه المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية في تحقيقه. ومن مظاهر التوحيد المحاسبي الذي كان يؤخذ به في الدولة الإسلامية:

- الفترة المحاسبية وهي السنة الهجرية؛
 - توحيد وحدات القياس النقدي وهي الذهب والفضة؛
 - توحيد المصطلحات المحاسبية ومفاهيمها وأسسها (صافو، 2021)
- ### 9-2 الوحدة النقدية الإسلامية لتحقيق التوحيد المحاسبي:

ينادي الكثير من المفكرين وصناع القرار على اختلاف توجهاتهم إلى استعادة الذهب للتعامل النقدي الدولي نتيجة التذبذب المستمر في قيمة العملة الورقية.

وقد دعا عدة اقتصاديين من قبل إلى أهمية العودة مرة أخرى إلى الذهب لكن بصيغة جديدة تمنع اللجوء إلى اكتنازه من طرف أصحاب النفوس الضعيفة من بينهم (رون بول Ronpol) العضو في الكونغرس الأمريكي سنة 2008، و(روبرت مندل Robert Mundel) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1999، كما أطلق محمد مهاتير رئيس الوزراء الماليزي مشروعه الرامي إلى استخدام الدينار الذهبي كعملة موحدة لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية (بوجلال محمد، 2014).

كثيراً ما وجهت انتقادات لهيئة الأيوفي بأن تعمل بشكل استباقي بدل من العمل على رد الفعل من أجل اتخاذ المعايير الصادرة عنها كمرجع في كل المؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم. وأكبر تحدي يواجهه المعايير الصادرة عن هيئة الأيوفي هو توحيد تطبيق تلك المعايير على الصعيد العالمي للحد من مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية ومن بين أهم مظاهر التوحيد المحاسبي توحيد القياس المحاسبي باعتماد الدينار الذهبي كوحدة تحاسب بين الدول الإسلامية وهذا ما يجعلها أقرب من أن تكون توحيد لعمليات الدول.

لا يتطلب التعامل بالدينار الذهبي سوى تسجيلات محاسبية والمعاملات المختلفة تكون باستخدام الوسائط الإلكترونية، حيث يتم تسوية المدفوعات على أساسه في كل فترة بالاعتماد على وزن وعيار الدينار الذهبي التاريخي (4,25 غ أي 22 قيراط) وهذا ما سيكسب الدول التي تنشط في الصناعة المالية الإسلامية قوة تفاوضية جيدة، وبما أن الذهب لديه قبولاً عاماً لأن قيمته في المعدن الذي يحتويه دون الخوف من تغير قيمته حيث يلعب دور مخزن للقيمة أفضل بكثير من النقود الورقية المتعامل بها في

المعاملات المالية القائمة على أساس أسعار الفائدة. فإنه ما سيعمل على زيادة ثقة المستثمرين في الصناعة المالية الإسلامية ويشجع على تطوير الصناعات المالية الإسلامية بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية (بوجلالة محمد، 2014).

اتخاذ العملة الموحدة بالدينار الذهبي يشكل حماية للأصول المالية للمستثمرين من الانخفاض الذي يهدد العملات الورقية ويحميها من الخسائر الرأسالية وهذا ما سيسمح بتحويل الموارد إلى العالم الإسلامي نظرا إلى المصدقية والموثوقية التي يتمتع بها.

9-3 أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعلاقتها بالتوحيد المحاسبي:

ركزت هيئة الأيوبي منذ تأسيسها على إصدار معايير محاسبية تغطي نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من إجراء المقارنات والحد من المشاكل المحاسبية، وتوسعت لتشمل المعايير الشرعية والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات وهي دائمة العمل والبحث من أجل تطوير تلك المعايير لتواكب التطورات الحاصلة في الصناعة المالية الإسلامية وانتشارها عبر العالم، وقد هدفت الهيئة منذ تأسيسها إلى:

- تطوير الفكر المحاسبي ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما وصلت إليه الممارسات المحاسبية الدولية بشرط أن تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- نشر الفكر المحاسبي المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته من خلال دورات التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد البحوث والتقارير إلى غير ذلك.
- التوفيق بين السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم؛
- تنفيذ أنشطة أخرى تركز على إلزام تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة من أجل تحقيق المزيد من الوعي والقبول العام لتلك المعايير (<https://aaoifi.com>)، (2020)

تعتبر المعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي وكل ما يتعلق بالإطار المفاهيمي أهم خطوة نحو التوحيد المحاسبي والذي تتمثل عناصره الأساسية في:

- المفاهيم الخاصة بإعداد التقارير المالية؛
- المفاهيم الخاصة بطبيعة الوحدة المحاسبية؛
- المفاهيم الخاصة بجودة المعلومات المالية؛
- المفاهيم الخاصة بالقوائم المالية الموحدة؛
- المفاهيم الخاصة بعناصر القوائم المالية؛ (شاهين، 2011، صفحة 90)

10- العرض والإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية (معيار المحاسبة المالية رقم 01):

تكمن أهمية وضع إطار مفاهيمي للوصول إلى مجموعة متناسقة من المعايير المحاسبية تعتبر أساسا منطقي للنهوض بالتطبيق العملي، واستبعاد الممارسات غير المنطقية، كما تساهم في تضييق الخلافات في الممارسات العملية والمواجهة السريعة لحل المشاكل الفكرية التي قد تسجل في المستقبل.

نظرا لأهمية هذا الإطار عملت الهيئة على وضع معيار العرض والإفصاح رقم (1) من معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعلى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أن تلتزم تحديد المجموعة الكاملة للقوائم المالية من حيث المقارنة ومتطلبات عرضها (الشكل، التقييم، الإيضاحات)، حيث أن أهم ما تضمنه المعيار الإفصاح العام في القوائم المالية:

- عن جميع المعلومات الهامة؛

- المعلومات الأساسية للمصرف وطبيعة نشاطه وأسماء الشركات التابعة التي توحد قوائمها المالية مع القوائم المالية للمصرف واسم المؤسسات الزميلة وغيرها من المعلومات المتعلقة بالرقابة والضريبة والقوانين ورأي الهيئة الشرعية للمصرف؛
 - عملية القياس المحاسبي وطرق تحويل الأرصدة بالعملات الأخرى؛
 - السياسات المحاسبية الهامة وطرق الإفصاح عنها منها سياسة إثبات الإيرادات والأرباح والخسائر ذات الأهمية، سياسة إثبات وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها والديون المدومة والسياسة المعتمدة للتنضيض الحكمي؛
 - القيود الإشرافية التي تحد من حرية إدارة المصرف في اتخاذ القرارات؛
 - الكسب أو الإنفاق المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية إن وجد؛
 - تمركز مخاطر موجودات المصرف؛
 - توزيع جميع الحسابات لدى المصرف حسب تواريخ استحقاقها؛
 - توزيع موجودات المصرف حسب تواريخ استحقاقها أو المدة الفعلية لتسجيلها؛
 - الأرصدة التعويضية للغير؛
 - مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية؛
 - الالتزامات المحتملة وغير المثبتة في قائمة المركز المالي؛
 - الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسائر بينه وبين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها؛
 - الزكاة؛
 - التغييرات المحاسبية (مبرراتها، أثرها على صافي الدخل للفترة المالية الجارية والمقارنة)؛
 - تصحيح الأخطاء في القوائم المالية (طبيعة الخطأ وتأثير تصحيحه على صافي الدخل لأصحاب الاستثمارات المقيدة)؛
- (سمحن، 2022، الصفحات 415-416)
- من بين ما جاء في المعيار حول قائمة المركز المالي، عدم تبويب الموجودات والمطلوبات إلى متداولة وغير متداولة، تفصيل الموجودات التي استثمر فيها المصرف أمواله المخلوطة بحسابات الاستثمار المطلقة
- من أجل الوقوف على مدى أهمية تقديم قوائم مالية موحدة نقدم المثالين التاليين يبينان قائمة المركز المالي في أحد المصارف الإسلامية الملتزمة بمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وآخر غير ملتزم بمعيار الأيوبي رقم (01) على التوالي: (أنظر الملحق (02)
- مثال عملي لمصرف إسلامي ملتزم بالمعيار رقم (01) وهو مصرف السلام بالبحرين (أنظر الملحق 03)
- وكذا الميزانية المقدمة من طرف مصرف السلام الجزائر في 31 ديسمبر 2020 استنادا إلى النظام رقم 04-09 المؤرخ في 2009/07/23 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية (أنظر الملحق 04)
- نلاحظ أن مصرف السلام الجزائر لا يفصل بين المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة حيث أن لهذه الحسابات حق التصرف المطلق للمصرف ولا يلتزم بردها إلا بعد سلامة رأس المال.
- أما حقوق أصحاب الملكية فقد عرفها البيان بأنها مقدار ما تبقى من موجودات المصرف بعد طرح المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة وما في حكمها.

عدم الإفصاح عن الاستثمارات: أوراق مالية، مضاربات، مشاركات، موجودات التأجير..... إلخ

11- الخاتمة:

للصناعة المالية الإسلامية خصوصية لم تأخذها بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية تعتبر جزء من النظام المالي العالمي، فهي تحتاج إلى توحيد المخرجات المحاسبية على المستوى الدولي حتى تتمكن من الانتشار والتوسع مع المحافظة على المصادقية والموثوقية. يعمل التوحيد المحاسبي للممارسة المصرفية الإسلامية على تسهيل عمل الجهات الرقابية الداخلية والخارجية ويعزز من جودة المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية لهذا ركزت هذه الدراسة على التحديات التي تواجه المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل الانتشار الواسع التي تشهده الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي. بدلت هيئة المحاسبة والمراجعة جهودا حثيثة من أجل التعريف بمعاييرها المحاسبية على المستوى الدولي، وهي تساهم إلى حد كبير في توحيد العمل المحاسبي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال إصدارها للمعايير وتطويرها ومراجعتها وتعديلها باستمرار إلا أن مساهمتها تبقى مرهونة بمدى استجابات سلطات الدول والبنوك المركزية لتلك المعايير. كما أن غياب التأهيل الكافي للإطارات في المؤسسات المالية الإسلامية يعتبر أكبر عائق يواجه توحيد العمل المحاسبي للصناعة المالية الإسلامية. غياب الأطر التشريعية، التي تدعم تطبيق السياسات المحاسبية وفق الشريعة الإسلامية يؤخر من تعميم تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية

وقد أثبت الواقع أن الاسترشاد بالمعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي لا يكفي من أجل انتشارها، وتوحيد العمل المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية فكلما ارتفعت نسبة تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية كلما ثملا اقتراب أكثر من توحيد العمل المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية

12- المقترحات:

الاسترشاد بالمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية غير كاف لتعميمها والتحدي الأكبر الذي يواجه هيئة الأيوبي توحيد العمل المحاسبي على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي مع التنسيق مع الهيئات الدولية لتكوين الإطارات المصرفية من أجل فهم وتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية وبصفة خاصة تكوين المحاسب في المصرف الإسلامي الذي يحمل على عاتقه إيصال المعلومة الصادقة والأمانة والعادلة في الوقت المناسب وبين حقوق أصحاب الاستثمار بصفة عادلة، التعاون المشترك للدول الممارسة للصناعات المالية الإسلامية مع توحيد الوحدة النقدية الإسلامية المتمثلة في الذهب، مع إبراز مخاطر التعامل بالأوراق النقدية المتقلبة قادرة على وضع حجر الأساس لتحقيق التوحيد المحاسبي لعمل المؤسسات المالية الإسلامية،

نجاح مشروع الدينار الذهبي سيكسب الدول الإسلامية قوة تفاوضية جيدة لفرض المعايير المحاسبية الصادرة عن الأيوبي وإلزام كل المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الصادرة عن الأيوبي هو السبيل الوحيد من أجل تعميم تطبيقها.

13- الملاحق:

الملحق رقم 01

الجدول رقم(01): قائمة الدول التي اعتمدت المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن الأيوفي:

الدولة	اتباع المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة AAOIFI كمتطلبات تنظيمية إلزامية/ دليل إرشادي
01	أفغانستان
02	البحرين
03	بنك التنمية الإسلامي
04	العراق
05	الأردن
06	جمهورية كريغستان
07	لبنان
08	ليبيا
09	موريشيوس
10	نيجيريا
11	دولة قطر
12	مركز قطر الدولي المالي QIFC
13	سلطنة عمان
14	باكستان
15	فلسطين
16	السودان
17	سوريا
18	اليمن
19	الإمارات العربية المتحدة
20	الكويت
21	كازاخستان
22	اندونيسيا

المصدر: من إعداد الباحثين معتمدين على الموقع الرسمي للأيوافي/ <https://aaoifi.com> تاريخ الإطلاع 20 أوت 2022

الملحق رقم 02:

بيان المركز المالي بتاريخ 31 ديسمبر

القائمة الموحدة للمركز المالي بتاريخ 31 ديسمبر

2019	2020	إيضاحات	
			الموجودات
xxx	xxx		النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
xxx	xxx		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
xxx	xxx		الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
xxx	xxx		العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
xxx	xxx		العقارات الاستثمارية
xxx	xxx		ذمم أخرى
xxx	xxx		الممتلكات والمعدات
xxx	xxx		مجموع الموجودات
			المطلوبات
xxx	xxx		ودائع المتعاملين
xxx	xxx		المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
xxx	xxx		صكوك مصدرة
xxx	xxx		الالتزامات ومطلوبات أخرى
xxx	xxx		زكاة مستحقة السداد
xxx	xxx		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
xxx	xxx		رأس المال
xxx	xxx		احتياطات وأسهم الخزينة
xxx	xxx		احتياطي صرف العملات
xxx	xxx		الأرباح المحتجزة

2019	2020	إيضاحات	
			الموجودات
xxx	xxx		النقد وما في حكمه
xxx	xxx		ذمم البيوع المؤجلة
xxx	xxx		الاستثمارات:
xxx	xxx		أوراق مالية
xxx	xxx		مضاربات
xxx	xxx		مشاركات
xxx	xxx		موجودات التأجير
xxx	xxx		عقارات
xxx	xxx		استثمارات أخرى
xxx	xxx		مجموع الاستثمارات
xxx	xxx		موجودات ثابتة
xxx	xxx		موجودات أخرى
xxx	xxx		مجموع الموجودات
			المطلوبات
xxx	xxx		الحسابات الجارية و ما في حكمها
xxx	xxx		الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية
xxx	xxx		ذمم دائنة
xxx	xxx		الأرباح المطلوب توزيعها على أصحاب حقوق الملكية
xxx	xxx		مطلوبات أخرى
xxx	xxx		مجموع المطلوبات

XXXX	XXXX	اجمالي حقوق الملكية	XXXX	XXXX	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
XXXX	XXXX	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	XXXX	XXXX	حقوق الأقلية
			XXXX	XXXX	مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية
					حقوق الملاك
XXXX	XXXX		XXXX	XXXX	رأس المال
XXXX	XXXX		XXXX	XXXX	الاحتياطات
XXXX	XXXX		XXXX	XXXX	أرباح مبقاة
XXXX	XXXX		XXXX	XXXX	مجموع حقوق الملاك
XXXX	XXXX		XXXX	XXXX	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وح. الملكية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ماورد في كتاب (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017)

الملحق رقم 03

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2020

2019 الف دينار بحريني (معدلة)	2020 الف دينار بحريني	إيضاح	
219,456	288,266	4	الموجودات
345,905	393,108	5	تقديرات وأرصدة لدى البنوك والمصارف المركزي
114,803	37,965	6	صكوك سيادية
22,182	16,395	7	إيداعات لدى مؤسسات مالية
685,756	814,449	8	صكوك الشركات
389,742	469,363	9	موجودات التمويل
108,991	98,034	11	موجودات الإيجارات التمويلية
72,774	67,586	12	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
2,943	2,943	13	عقارات استثمارية
10,640	12,036	14	عقارات للتطوير
44,260	35,237	15	استثمار في شركات زمنية
25,971	25,971	16	موجودات أخرى
2,042,803	2,261,353		المجموع
			المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة
211,459	116,883	6	المطلوبات
289,456	363,970		إيداعات من مؤسسات مالية
145,590	221,671	17	حسابات حارية للعملاء
41,481	52,282	18	تمويل مرفحة لأجل
687,986	754,806		مطلوبات أخرى
			مجموع المطلوبات
210,887	264,784	19	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
823,856	960,596	19	عقود وكالة من مؤسسات مالية
1,034,743	1,225,380		عقود وكالة ومضاربة من العملاء
			مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار
221,586	230,450	20	حقوق ملكية المساهمين
(6,758)	(7,530)	20	رأس المال
104,547	57,846		أسهم الخزينة
319,375	280,766		احتياطات
699	401		مجموع حقوق ملكية المساهمين
320,074	291,167		حصة غير مسيطرة
2,042,803	2,261,353		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة

المصدر: التقارير السنوية لمصرف السلام – البحرين

<https://www.alsalambank.com/ar/ShareholderAffairs/annual-reports2020>

الملحق رقم 04

الميزانية بالآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق البنك المركزي الخزانة العمومية، مركز الصكوك البزيدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الفيتات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية- أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموضوعة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فرق الصيرة			
مجموع الأصول		162 625 776	131 018 967

الميزانية بالآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 ودائع الفيتات المالية	12.2	69 462	116 778
3 ودائع الزبائن	13.2	110 486 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤهلات لتغطية المخاطر والأضرار	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التخفيض- إعانات أخرى للاستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترصيد من جديد (+/-)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		162 625 776	131 018 967

المصدر: التقارير السنوية لمصرف السلام-الجزائر 2020-15-0-2020 <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-2020-11.html>

قائمة المراجع:

- (11 جوان، 2020). تم الاسترداد من <https://aaoifi.com>.
- <http://aaoifi.com/announcement>. (بلا تاريخ).
- الموقع الإلكتروني لمصرف السلام. (25 05، 2019). الموقع الإلكتروني لمصرف السلام.
- بوخاري لولو بوجلال محمد. (12، 2014). الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
- حسين محمد سمحان. (2022). محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء معايير أيوفي. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- زهرة بن سعدية، فتيحة صافو. (30 11, 2021). دور أيوفي في توحيد المرجعية المحاسبية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة* (01).
- صالح صالح. (ديسمبر, 2019). الأسس المتكاملة لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الإقتصاد الجزائري. *مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة*، الصفحات 40-08.
- صالح صالح. (2021). معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *الخبر*، 9.
- علي عبد الله شاهين. (2011). *النظرية المحاسبية- إطار فكري تحليلي وتطبيقي*. فلسطين: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.
- منصور منال، نوال بن لكحل. (2021). الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول. *دفاتر البحوث العلمية*، الصفحات 611-590.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). *النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية*. البحرين: المكتبة الإلكترونية.
- وسام شالور. (2020-2019). *أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية*. سطيف- الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.